مقدمة

الحمد لله على جميل نَعْمائِه، حمداً يَليقُ بمزيد أَفْضَالِه وآلائِه، والصَّلاة والسلام على فَخْرِ مُرسَلِيه وأنبيائه، وسيد الأولياء والأتقياء والصالحين من أصفيائه، وعلى آله وأهل بيته وأصحابه، ومن اهتدى بهديهم، وسار على دربهم من أتباعه وأحبائه.

وبعد:

لا غروَ أنَّ أجلَّ ما عَمِلت فيه يد إنسانٍ كتابةُ العِلم، وأنَّ خير ما أنفق المرء فيه نفائس عمره، وجواهرَ أوقاتِه هو مدارسة العلم، والاشتغال به عملاً وتعلمَّاً وتعليماً، وأنَّ أطيبَ أثرٍ يُبْقيه الإنسانُ بعد مماته أثرٌ من علم يُنْتَفَعُ به، أو أثارةٌ من هدى يُسْتَرْشَدُ بها.

كيف لا؟ وهو صنعة الأنبياء، وشُغْل العلماء، وحلية الأتقياء، ومِدْحَةُ ربنا سبحانه وتعالى في كتابه حيث قال: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[الزمر: ٩].

ومما زاد في قَدْرِ العلم، وشَرَفِ طَلَبِه، وعَظَمَةِ تحصيله واكتسابه؛ أنَّ الله تعالى لم يأمر نبيه ﷺ بالاستزادة من شيء إلا من العلم، فأمره بطلبه، والحرصِ على الازدياد منه، وألاَّ يَقِف به عند حدّ، فقال: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾[طه: ١١٤].

فأي مكانة للعلم بعد ذلك؟ وأي منزلة لطالبه والعامل به؟

فإذا كان أعلمُ الورى، وسيَّدُ الخلقِ، قد أُمِرَ بالاغتراف من منهله، والتزودِ من معينه، فالأولى بغيرِه من أمته، أن يشمِّروا عن ساعد الجد، وينهضوا من وَهْدَةِ الكَسل، وأن يسعوا في طلب العلم، جادين السير، قاصدين بذلك وجه الله سبحانه، لا غرض لهم من الدنيا، ولا مطمح لهم فيها؛ بل قرة نفوسهم، ومهجة أرواحهم رضوانُ الله تعالى.

وقد هيأَ الله سبحانه وتعالى بعد نبيَّه ﷺ مناراتٍ للهدى، وأعلاماً للحق، جمعوا من العلم جوانبه، وأحاطوا بجملة عظيمة من الدين، وزانوا ذلك بصلاح الحال، والاجتهاد في العبادات، ومراقبة الله، فُكتِبَ لهم القبول بين الناس، وأثَّروا في هذه الأمة أيَّما تأثير! ونَفَعَ الله تعالى بهم من خلقه أيَّما نفع!

ومن توفيق الله لهم وعلائم قبولهم عنده أن آثارهم لم تنطمس بعد موتهم، وأن انتفاع الناس بهم لم ينعدم بأفول نجمهم؛

بل بقيت آثارهم في هذه الأمة جيلاً بعد جيل، وعصراً بعد عصر، تُعَلِّمُ الجاهلَ، وتَهْدي الضالَّ، وتُرْشِدُ الحيران.

ومن هؤلاء الجبال الكبار، والأئمة الأعلام العظام؛ الإمام أبو زكريا يحيى ابن شرف النَّوَوِيّ، ذلك القدوة الفذ، الذي تكاد تجمع الأمة على مكانته وتقديره، ويفيد منه كل من أتى بعده، مهما اختلفت مشارب الآخذين، أو تباينت مناحي الناظرين.

فهو إمامٌ جمع التحقيـق في العلم، والإنصاف في النظرة، والصدقَ في اللهجة، والقوة في الإيمان، والهمَّة في الأمر بالمعروف والنهي على المنكر، وبلغَ الغايةَ في التجرُّدِ والوَرَعِ والزُّهد في الدنيا.

ولعل هذا ما كتب لإرثه العلمي البقاء، وجعل النفوس تركن إليه، وتنهل من معينه، وصارت مؤلفاتُه وكتُبُه مطلبَ كلِّ طالبِ علم؛ بله كلِّ حريصٍ على الخير، باحثٍ عن الحق.

وكُـتُبُ هذا الإمام مشهورة معروفة، طبع الكثير منها، ونالت عناية العلماء شرحاً وتعليقاً وتحقيقاً.

وقد وفقني الله ـ بمَنِّهِ وفَضْلِه ـ أن وقفتُ على أصل مخطوط ـ من مخطوطات الجامع الكبير بحلب ـ لأحد كتب هذا الإمام الكبير، لم يَعرِفْ طريقَه إلى المطابع من قبل، وهو جزءٌ من إرثه

العلمي النافع الطيب، وأحد مؤلفاته التي أثراها بالفوائد والنفائس، واعتمد عليها العلماء والمحققون، وهذا الكتاب هو «رؤوس المسائل».

فتريثت قليلاً قبل الشروع في خدمة الكتاب وتحقيقه؛ تشككاً مني في صحة نسبته إلى مؤلفه، وارتياباً في سلامة الأصل المخطوط وصحة مضمونه، إذ كيف يبقى أحد مؤلفات هذا العالم المشهور الذائع الصيت إلى الآن في طي المخطوطات، وبعيداً عن دنيا المطابع ودور النشر التي تتسابق إلى طباعة تراث مثل هذا العَلَمِ المشهور؟ وكيف لم تقف عليه أيدي المحققين والناسخين على كثرتهم وتشوفهم لمثل هذا المؤلَّفِ؟.

وبعد البحث والتقصي في كلام العلماء، والتنقيب في كتبهم ترجَّحَ عندي صحةُ نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وأن الإمام النووي رحمه الله قد خط كتاباً سماه بـ «رؤوس المسائل»، جمع فيه جملاً من الفوائد، وأشتاتاً من الفرائد، وذكر فيه مسائل نفيسة نقلها عنه العلماء، ونسبوها إلى هذا الكتاب، كما سيأتي مفصلاً.

فأنهضتُ همَّتي لخدمة هذا السفر الجليل، وعزمت على تحقيقه وإخراجه بالصورة التي تليق بمكانة مؤلفه الإمام النَّوَوِيّ رحمه الله ومقامه، فنسخت الأصل المخطوط الذي وقفت عليه، وهو نسخة الجامع الكبير بحلب، والمحفوظ بمكتبة الأسد الوطنية

حالياً، وبذلت فيه وسعي، وأفرغت فيه طاقتي، ضبطاً للأصل، وتخريجاً للمسائل، وتعليقاً على المواضع المشكلة، وترجمة للأعلام المذكورين، وغير ذلك مما رأيت فيه الفائدة.

على أني أثناء ذلك لاحظت نقصاً في مسائل الكتاب، فقد نسب العلماء بعض المسائل إلى هذا الكتاب غير موجودة في هذه النسخة المخطوطة، كما وجدت في هذه النسخة بعض السقوطات والتصحيفات التي قد تشكل في بعض المواضع، وقد بذلت جهدي في إصلاحها وتصحيحها.

ولما أنهيت الكتاب، وعزمت على دفعه إلى الطباعة، قُدِّر أن يكون ذلك على مشارف معرض الكتاب العربي بدمشق لسنة (٢٠٠٧م)، وإذا بي أقف على الكتاب مطبوعاً محققاً، قام على خدمته الدكتور: عبد الرؤوف الكمالي، وذكر أن الكتاب يطبع لأول مرة.

فوقع في نفسي أن ما بذلته من جهد لم يعد له ثمرة، فالكتاب قد طبع، واحتسبت الأجر عند الله، معولاً على كرمه وإحسانه.

لكني لما تصفحت الكتاب تبين لي:

أولاً: أن المحقق قد اعتمد على نسخة أخرى غير التي اعتمدتُ عليها لإخراج الكتاب، فقد اعتمد على نسخة ضمن مجموع

محفوظ في مكتبة «تشستر بيتي» في دبلن بإيرلندا، ولم يقف على الأصل الذي اعتمدتُ عليه.

ثانياً: أن الكتاب المطبوع قد سقطت منه مسائل غير موجودة في الأصل الذي اعتمد عليه، وهي مثبتة موجودة في النسخة التي اعتمدتُ عليها، وقد نافت هذه المسائل عن اثنتي عشرة مسألة، كما تبين لي أن النسخة التي اعتمدتُ عليها وقع فيه نقص لعدد من المسائل أيضاً.

ثالثاً: أن الكتاب يحوي مسائل دقيقة في الفقه وغيره، وقد صيغت بعبارة موجزة، لم تنل حقها من التوضيح والبيان من المحقق.

رابعاً: وبعد المقارنة بين نسختي والنص المطبوع ظهر لي سقطات في بعض المواضع، وتصويبات مهمة لنص الكتاب.

خامساً: أن الأصل الذي اعتمد عليه المحقق ليس فيه تسمية الكتاب بـ: «رؤوس المسائل»، وإنما ذُكِرَ فيه في بداية المجموع أنها مسائل نقلت من خط الإمام النووي، وقد رجح المحقق أنه كتاب رؤوس المسائل لكنه لم يجزم بذلك، فكان لا بد من توثيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مصنفه بشكل لا يدع مجالاً للشك.

من جملة ذلك تبين لي أن العمل لم يتم، وأن الكتاب لا زال بحاجة إلى خدمة وعناية، وأنه لا بد من اعتماد الأصلين المخطوطين

ليخرج الكتاب كاملاً، فكل نسخة تكمل الأخرى، وكل منها وقع فيه نقص، كما أن الكتاب بحاجة إلى شرح الغامض منه، وبيان صور بعض المسائل التي يثيرها النووي أو يلمح إليها دون أن يوضحها.

وقد حصلت على صورة الأصل المخطوط الذي اعتمد عليه المحقق، وذلك من نسخة مصورة في مكتبة جامعة محمد بن سعود في الرياض عن مكتبة «تشستر بيتي» بدبلن، فقارنت بين النسختين، وترجَّح عندي اعتمادُ النسخة التي اعتمد عليها المحقق، لكونها أقدم نسخاً، وأقل تصحيفات وأخطاء، وحتى لا يختلف النص كثيراً عن المطبوع.

فما كان مني إلا أن أعدتُ نسخ الكتاب معتمداً هذه النسخة المخطوطة، ثم قارنته بالنسخة التي عندي فقوَّمْتُ بعض العبارات، وأضفت بعض زيادات مهمة، وأتممتُ سقوطات واقعة في الأصل، كما أضفت ما نقص في الأصل من المسائل، ثم قارنته بالمطبوع، وأفدت من بعض تعليقات المحقق، وزدت عليها كثيراً من التوضيحات وتحقيق المسائل، كما سيقف على ذلك القارىء.

وقد ظهر لي من خلال المقارنة عدة مواضع أثبتها المحقق على خلاف الأصل الذي اعتمد عليه، وقد أجملتها في الجدول التالي:

رقم المسألة	صفحة هذا الكتاب	صفحة المطبوع	عبارة المطبوع	عبارة الأصل المخطـوط	ملاحظـــة
٤		٥٠	«ينزل ذلك»	«ينزَّل كل ذلك»	سقطت: «كل»
٤٣		٧٥	«لو تمَّ العقد»	«لو صحِّحَ العقد»	
٤٢		٨٢	«ولاحرم على الزوج»	«ولايحرم على الزوج»	ولعله خطأ مطبعي
٤٢		٨٣	«وإنما هو طلاق موصوف بحال»	«موصوف بمحال»	
فصل		١٠٦	«ثم بان أنه قد دخل تصح صلاته»	«لا تصح صلاته»	سقطت: «لا»، وهو خطأ فاحش يغير المعنى ويقلب الحكم.
٥٦		١٠٠	«لصاحب اليد مما في يده بالملك»	«لصاحب اليد بالملك»	عبارة: «مما في يده» كُتبت على حاشية الأصل، وأشير إليها في موضع آخر من السطر نفسه بإشارة اللحق، فإدخالها في هذه الجملة خطأ، وليس له معنى.
٥٩		١٠٨	«يجري الله»	«أجرى»	
الفصل الأخير		١٢٠	«يتمكن فعلُه»	«يتمكن من فعله»	ضبطت بضم اللام فهو ليس خطأً مطبعياً

ومما يستدرك على المحقق أيضاً:

ـ أنه أثبت في المسألة الأولى ص (٤٥) في نسب عمر بن الخطاب ﷺ: «عمر بن الخطاب بن نوفل بن عبد العزى»، وهكذا جاء في الأصل المخطوط، لكنه خطأ واضح، فالمشهور والمعروف في كل المصادر أنَّ جدَّ عُمَرَ ﷺ هو: «نُـفَيْل» وليس «نوفل»، وهكذا جاءت على الصواب في النسخة الثانية (ح).

ـ تعليقه ص (٨١ ـ ٨٢) على المسألة رقم (٤١) حيث أشار إلى تصويب عبارة الكتاب، وهي صواب لا تحتاج إلى تصحيح، كما بينته في موضعه ص ( ).

ـ أنه ضبط اسم الإمام تقي الدين ابن رزين بضم الراء وفتح الزاي على التصغير «رُزَين» وذلك في موضعين ص (٩٧)، وص (١٠١)، والصواب: «رَزِين» بفتح الراء كما بينته في موضعه ص ( ).

ـ كما وقع في ص (١٠١) تسميته للإمام نفسه بـ «تقي الدين رزين»، وهكذا جاء في الأصل المخطوط، لكن الصواب «تقي الدين ابن رزين»، كما أثبته المحقق قبل ذلك بقليل ص (٩٧)، وكما هو المعروف من ترجمته، فرزين جد تقي الدين وليس لقباً له، وقد سقط من الأصل كلمة: «ابن» فتبعه المحقق على السقط، وقد بينت ذلك ص ( ).

ثم قمت بعد ذلك كله بتقديم تعريف موجز بالإمام النَّوَوِيّ رحمه الله، ثُمَّ ثنَّيْتُ بالتعريف بالكتاب، وبينت الشواهد على نسبة الكتاب من كلام أهل العلم، ثُمَّ بيَّنْتُ موضوعَ الكتاب، وذكرتُ منهجي في التحقيق، وعملي فيه، وأخيراً عرفت بالأصل المخطوط.

وأخيراً: فما عملي هذا إلا محاولةٌ لخدمة تراث الأمة، وحفظ كنوزها، وتشرفاً مني بإخراج كتاب للإمام النووي رحمه الله على الصورة اللائقة المناسبة.

ولستُ ممن يغمط الناس حقهم، أو يبخسهم فضلهم، فقد أفدت من عمل المحقق الفاضل، وكان له شرف السبق لإخراج هذا الكتاب، ولعلي لستُ أهلاً لأن أعقب عليه، أو أصوب عمله، لكن ساحة العلم واسعة، وميدانه رحب لكل محب وقاصد.

وأتمثَّل هنا كلامَ الإمام النحوي ابن مالك رحمه الله في مطلع ألفيته معترفاً بفضل السبق لابن معطي الذي نظم ألفية في النحو قبله، فقال ابن مالك:

وتقتضي رضا بغير سخط ... فائقة ألفية ابن معط
وهو بسبق حائز تفضيلا ... مستوجب ثنائي الجميلا
والله يقضي بهبات وافره ... لي وله في درجات الآخره

فإن وُفِّقت فمحض فضل من صاحب الفضل كله، وإن تاه بي

الفكر، أو زل بي القلم فمن ضعفي، وقصور فهمي، وضحالة علمي، وأسأل الله سبحانه أن يصلح لي سريرتي، وأن يكلل هذا العمل بالإخلاص، وأن يُسبغ عليه بالقبول.

والله الموفق للسداد.

❐ ❐ ❐